الرؤية المستقبلية للدولة الإسلامية

في فكر الشهيد محمد باقر الصدر قدس سره

الباحث
كريم شنان علي الطائي
جامعة البصرة ـ كلية التربية للعلوم الإنسانية

الرؤية المستقبلية للدولة الإسلامية في فكر الشهيد محمد باقر الصدر قدس سره

الباحث
كريم شنان علي الطائي
جامعة البصرة ـ كلية التربية للعلوم الإنسانية

المقدمة:ـ

يؤكد السيد الشهيد الصدر قدس سره بان العلاقة بين (الدولة والمجتمع) كانت مرتكزة على أخلاقيات التعاون والتضامن، ومختلف الصراع الطبقي، وعن النظام الاشتراكي الذي كما هو معروف يذيب الأفراد في المجتمع، ومن هنا يؤكد الشهيد بان الفكر الاجتماعي - السياسي الإسلامي يختلف اختلافا جذرياً عن كل الأنظمة الاقتصادية والسياسية التي تتصور المساواة بين الأفراد في منظور آلي يذيبهم في المجتمع كحقيقة قائمة بذاتها، كون الإنسان في المجتمع الإسلامي من حيث هو امة، له غاية في ذاته، ولا يكون المجتمع تبعا لذلك مادة خام تشكل الدولة في أي صورة شاءت، ومن هنا فقد حلل السيد الشهيد الصدر مفهوم الأمة بضفة ضمنية أو صريحة كعنصر رئيسي في الفكر الاجتماعي - السياسي الإسلامي فهو يرى ان القومية تختلف عن مفهوم الأمة على اعتبار ان هذا الأخير نابع من العقيدة الإسلامية وبشكل جزء لا يتجزأ منها، فالعلاقة بين مفهوم الأمة والإسلام هي علاقة دينية أي علاقة تعتبر الإسلام وحيا من عند الله لا دينا بالمعنى السوسيولوجي، وهو المعنى الذي ينتهي إلى أنواع مختلفة من الإسلام، إسلام عربي، إسلام تركي، إسلام بربري، إسلام إيراني، وغيرها من المسميات، وهي إسلامات كما بعبر عنها الشهيد تنتج لا ضرورة عن مفهوم القومية المفتت لوحدة الأمة الإسلامية، ويتجلى التقابل بين مفهوم الأمة ومفهوم القومية بصفة واضحة في الميدان

السياسي، حيث يرفض الفكر القومي مبدأ الإسلام (دين دولة) ويتمسك بالفصل بينهما، فالاختلاف بين مفهوم القومية ومفهوم الأمة هو اختلاف التناقض، لان الفكر الاجتماعي - السياسي المرتكز على مفهوم القومية يريد ان بغير المجتمع ويطوره انطلاقا من التراث، الذي يعتمد إلى ما قبل الإسلام، في حين ان مرجعية مفهوم الأمة، التي تتضمن تطبيق الشريعة في جوانبها العبادية والاقتصادية والسياسية هي مرجعية لا تتصور الرجوع إلى الأصل ومفهوم التراث إلا ابتداءً من عصر الرسالة الإسلامية، فهذه المرجعية تميز بين الإسلام وبين الجاهلية، مع العلم ان هذا المفهوم الأخير (للجاهلية) ليس مفهوما عقائديا فحسب، بل الجاهلية ذات أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية مبنية على النظرة المادية، وعلى الصراع بين المستضعفين والمستكبرين، كما ان الفكر الذي يعتمد على القومية كإطار لحياة اجتماعية سياسية للشعوب الإسلامية هو فكر ينتظر إلى الإسلام نظرة ظرفية مجزأة ناقصة، في حين ان فكرة الأمة هي نتيجة لنظرة كلية وشاملة للإسلام وللحضارة الإسلامية نظرة تعبر عن شمولية الإسلام وصلاحيته لكل زمان ومكان، تلك الشمولية التي جعلت الثقافة الإسلامية تستوعب الثقافات الهندية واليونانية والفارسية، إذن ان مفهوم الأمة عند السيد الشهيد الصدر قدس سره كما طرحها ليس مجرد رد فعل عاطفي تجاه مأساوية ظروف الشعوب الإسلامية منذ القرن التاسع عشر، ولكن هذا المفهوم جزء من العقيدة وجزء من المذهب الاجتماعي السياسي الإسلامي، فان الشهيد عالج مشروع إعادة تأسيس الدولة الإسلامية في إطار فكرة الأمة كخلفية حضارية لكل جوانب الحياة الاجتماعية الإسلامية، وهنا يقول السيد الصدر (... فلابد للأمة إذن بحكم ظروفها النفسية التي خلفها عصر الاستعمار وانكماشها تجاه ما يتصل به أن تقيم نهضتها الحديثة على أساس نظام اجتماعي ومعالم حضارية لا تمت إلى بلاد المستعمرين بنسب، لان القومية

هي وعاء فارغ وهذه الحقيقة الواضحة هي التي جعلت عدد من التكتلات السياسية في العالم الإسلامي يفكر في اتخاذ القومية فلسفة وقاعدة للحضارة وأساساً للتنظيم الاجتماعي، حرصا منهم على تقديم شعارات منفصلة عن الكيان الفكري للاستعمار، انفصالا كاملا، ويضيف الشهيد الصدر بان القومية ليست إلاّ رابطة تاريخية ولغوية، وليست فلسفة ذات مبادئ ولا عقيدة ذات أسس عبادية تجاه مختلف الفلسفات والمذاهب الاجتماعية والعقائدية والدينية...).

لذلك فان السيد الشهيد قد شخص وفي نفس الوقت عالج من خلال فكره النير اغلب المشكلات الإسلامية فان السيد الشهيد محمد باقر الصدر (قدس الله سره) اسم ندرة في زمنه الأسماء البارزة ذات القوة الدافعة في صناعة التاريخ المعاصر، لما طرحه من أفكار ونظريات عبرت في مجملها عن تنوع أدوار ووحدة في الهدف، فكان مشروعه الإصلاحي يهدف إلى إعادة بناء الفرد المسلم من جديد وفق منطلقات عصرية، ذات رؤية إسلامية حضارية تواكب متطلبات العصر الراهن من الزمن الحاضر، وتستجيب لعوامل التغيير والتحدي، فجاءت أطروحاته في العقيدة والسياسة والاجتماع مواكبة لضرورات البناء المجتمعي السليم.

ويعد الفكر السياسي من بواكير الأنشطة التي بادر السيد الشهيد الصدر (قدس الله سره).

إلى التنظير فيها، فبدأ مشواره في مجال السياسة عبر إستراتيجية خاصة للعمل السياسي والجهادي، بعد أن رأى إن الساحة السياسية في العراق تتطلب طرح الرؤى والأفكار النابعة من صلب العقيدة الإسلامية، رغم ما فرزته الظروف المحيطة بالأمة من قهر سياسي واجتماعي، وتخلف في شتى الميادين الأخرى، لقد آمنة الشهيد الصدر ان الفكر بحاجة ماسة إلى مخاطبة

العقل وإرشاده إلى الطريق السوي كي يعطي نتاجاً فكرياً ثرياً يخدم عموم الناس ويهديهم إلى سواء السبيل.

وقد جاء البحث في خمسة مطالب تصور عناصر قيام الدولة في فكر السيد الشهيد الصدر، فكان المطلب الأول تمهيداً للدخول إلى عناصر الدولة، حيث كان تعريفاً للدولة عند الشهيد الصدر والذي أكد فيه بأنه ((ظاهرة اجتماعية أصيلة في حياة الإنسان وقد نشأت هذه الظاهرة على يد الأنبياء ورسالات السماء واستمدت حقيقتها السوية ومارست دورها السليم في قيادة المجتمع الإنساني وتوجيهه من خلال ما حققه الأنبياء في هذا المجال من تنظيم اجتماعي قائم على أساس الحق والعدل))، ويضيف السيد الشهيد إن الدولة هي ظاهرة نبوية ورسالة سماوية وهي نتاج جهد طويل ومسيرة إلهية جاءت من أجل تحقيق العدل الإلهي والدعوة غالى إنسان متكامل اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً وهدفها الحفاظ على القيمة الإنسانية وعلى فطرة الإنسان وتحقيق آماله في العيش بسلام دون أن يكون هناك ظلم وحرمان لحقوق الشر بشكل عام، وهنا يحاول السيد الشهيد الصدر في طرحه التاريخي لظهور الدولة - كوحدة سياسية - أن يركز على المسيرة الإنسانية في الإبداع والتطور الناتج عن التفاعلات الاجتماعية في المجتمعات البسيطة وصولاً إلى الحفاظ على القيمة الإنسانية للمبادئ والقيم المدعمة بفطرة الإنسان السليمة والتي عززت بقيم السماء ودعوات الأنبياء والمصلحين.

أما المطلب الثاني فقد تم تحديد العنصر الأول المتمثل بالجانب الإنساني الذي ترتكز عليه الدولة في شؤونها وقيامها، حيث إن الفكر الإنساني هو كل ما يتعلق بالنتاج العلمي والفكري والتكويني، ويرى السيد الشهيد الصدر إن قضية إصلاح المجتمع وعلاجه والنهوض به والقضاء على جميع الممارسات اللاإنسانية التي تمارسها الأنظمة تجاه شعوبها مما يتحتم أن يكون هناك نوع آخر

من الفكر أو النظام القانوني والسياسي والاجتماعي الشامل والذي يصلح لجميع الأنظمة وفي جميع العصور، وهو ما ركز عليه الشهيد الصدر محاولاً استكشاف الخصائص الإنسانية وتحفيزها داخل المحتوى الفكري للفرد المسلم، لتساعده في حل التناقضات الاجتماعية، وتيسر عليه الانطلاقة نحو خدمة مجتمعه وأمته.

ويؤكد السيد الشهيد الصدر بان (التناقض الإنساني هو تناقض رئيسي واحد ترجع إليه كل التناقضات الاجتماعية المتمثلة في علاقة الإنسان مع الإنسان وهذا التناقض هو ذلك الجدل الإنساني القائم بين حفنة من التراب وبين نفحة من روح الله سبحانه وتعالى، وهذا معناه إن الإنسان يقع بين خطين من التجاذب يتمثل الأول في الدوافع الإنسانية الذاتية في حب التملك والتسلط والسيطرة على أخيه الإنسان، والتمتع بالحياة الدنيوية دون النظر إلى الحياة الأخروية. أما الخط الثاني فيتمثل برغبته في تنظيم حياته الاجتماعية والسياسية وضمان حقه في العيش ضمن مجتمع يسوده نظام اجتماعي عادل يدعو إلى إيجاد أساليب تنظيمية وقوانين تختلف عن القوانين الوضعية التي لا يمكن الاعتماد عليها في إيجاد العدل والمساواة لجميع أفراد المجتمع الإنساني.

المطلب الأول

تعريف الدولة

يختلف كتاب القانون في أصل وتكوين الدولة، حيث كانت في بدايتها الأولى دوله مصغرة ذات قوانين اقتصادية واجتماعية بسيطة استمدت قوانينها من خلال نمط عيشها البسيط.

وتمثل حاجة الإنسان الدافع الرئيسي في وجود وسائل وطرق تنظيمية

تضمن لجميع الأفراد سلامة تعاملهم ومعاملاتهم وتحفظ حقوقهم القانونية في العيش ضمن نظام اجتماعي واقتصادي بسيط.

وعرف المختصون الدولة كل حسب نظريته السياسية وفلسفته الفكرية فقيل إنها ((مجموعة كبيرة من الأفراد تقطن بصفة دائمة إقليميا مغنياً وتتمتع بشخصية معنوية وبنظام حكومي وباستقلال سياسي))[١].

كما عرفها البعض الأخر بأنها ((كيان سياسي ذات شخصية اعتبارية يتعامل معها القانون كجهة صالحة لتحمل الواجبات واكتساب الحقوق))[٢].

وتعد الدولة ظاهرة طبيعية اعتبارية بمعنى إن الحاجة إلى قوانين تنظم الحياة الاقتصادية والاجتماعية هي الدافع الأصلي لتكون الدولة وتشكلها وقيل إن تلك الظاهرة استحدثت شخصيتها الاعتبارية من جراء اعتراف الدول ببعضها الآخر دون أن يكون هناك تدخل رسالي أو نبوي في وضع الأسس القانونية الأولى للحياة الاجتماعي وتختلف النظرة الإسلامية لمفهوم الدولة عن الطرح القانوني الوضعي حيث استند مفكرو الإسلام في قيام دولتهم من التشريعات المستمدة من الشريعة الإسلامية، وعدم الخروج عليها.

فالدولة لديهم ذات شخصية مبدئية وصفة عقائدية تكتسبها من القاعدة الفكرية التي تقوم عليها. إذن الدولة الإسلامية التي تقوم على أساس الإسلام وتتخذه قاعدة فكرية للتشريع والتقنين ومنهجاً للسياسة والحكم هي دولة إسلامية[٣].

وتستمد الدولة الإسلامية شرعيتها الدستورية وتشريعاتها القانونية من إحكام الفقه الإسلامي الأمامي ((القادر على إثراء الدولة الإسلامية بكل ما هو لازم لاستمرار مسيرتها وتلبية متطلباتها وذلك لان الفقه الأمامي لازال حياً متحركاً بسبب مواصلة علماء الشيعة لحركة الاجتهاد إلى يومنا هذا))[٤].

ويعّد السيد الصدر الدولة بأنها ((ظاهرة اجتماعية أصيلة في حياة الإنسان وقد نشأة هذه الظاهرة على يد الأنبياء ورسالات السماء واستمدت حقيقتها السوية ومارست دورها السليم في قيادة المجتمع الإنساني وتوجيهه من خلال ما حققه الأنبياء في هذا المجال من تنظيم اجتماعي قائم على أساس الحق والعدل))[٥].

ويضيف السيد الشهيد إن الدولة ((ظاهرة نبوية ورسالة سماوية وهي نتاج جهد طويل ومسيرة إلهية جاءت من اجل تحقيق العدل الإلهي والدعوة إلى إنسان متكامل اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً وهدفها الحفاظ على القيمة الإنسانية وعلى فطرة الإنسان وتحقيق آماله في العيش بسلام دون أن يكون هناك ظلم وحرمان لحقوق العامة))[٦].

والشهيد الصدر رحمه الله يحاول في طرحه التاريخي لظهور الدولة - كوحدة سياسية - أن يركز على المسيرة الإنسانية في الإبداع والتطور الناتج عن التفاعلات الاجتماعية في المجتمعات البسيطة وصولا إلى الحفاظ على القيمة الإنسانية للمبادئ والقيم المدعمة بفطرة الإنسان السليمة والتي عززت بقيم السماء ودعوات الأنبياء والمصلحين.

المطلب الثاني

عناصر الدولة

العنصر الأول:- العنصر الإنساني

تتبع خصائص أي فكرة إنسانية من هويتها، والهوية عبارة ((عما يتشخص به الإنسان والهوية في ضوء المعنى الاصطلاحي هي ليست بمنأى عن معناها اللغوي (عما يعرف به الإنسان) يعني ما يميز فرد عن آخر.وإذن الهوية تحدد الأنا والغير حيث الجدل والبحث في موضوعاتها الاجتماعية

والسياسية))[٧].

والفكر الإنساني هو كل ما يتعلق بالنتاج العلمي والفكري والتكويني. ويرى السيد الصدر إن قضية إصلاح المجتمع وعلاجه والنهوض به والقضاء على جميع الممارسات اللاإنسانية التي تمارسها الأنظمة تجاه شعوبها مما يتحتم أن يكون هناك نوع آخر من الفكر أو النظام القانوني والسياسي والاجتماعي الشامل والذي يصلح لجميع الأنظمة وفي جميع العصور. وهو ما ركز عليه الشهيد الصدر محاولا استكشاف الخصائص الإنسانية وتحفيزها داخل المحتوى الفكري للفرد والمسلم.لتساعده في حل التناقضات المجتمعية. وتيسر عليه الانطلاقة نحو خدمة مجتمعه وأمته.

ويؤكد السيد الشهيد بأن ((التناقض الإنساني هو تناقض رئيس واحد ترجع إليه كل التناقضات الاجتماعية المتمثلة في علاقة الإنسان مع الإنسان وهذا التناقض هو ذلك الجدل الإنساني القائم بين حفنة من التراب وبين نفحة من روح الله سبحانه وتعالى))[٨].

معنى ذلك إن الإنسان يقع بين خطين من التجاذب يتمثل الأول في الدوافع الإنسانية الذاتية في حب التملك والتسلط والسيطرة على أخيه الإنسان، والتمتع بالحياة الدنيوية دون النظر إلى الحياة الأخروية. أما الخط الثاني فيتمثل برغبته في تنظيم حياته الاجتماعية والسياسية وضمان حقه في العيش ضمن مجتمع يسوده نظام اجتماعي عادل يدعو إلى إيجاد أساليب

تنظيمية وقوانين تختلف عن القوانين الوضعية التي لا يمكن الاعتماد عليها في إيجاد العدل والمساواة لجميع أفراد المجتمع الإنساني.

ويشير السيد الإمام الصدر إلى إن حل مشكلة الجدل الإنساني تكمن في الرجوع إلى حاكميه الله وعدله، التي استخلفها في الإنسان ليكون أمينا على

الأرض وقادراً على حمل الأمانة بما أودع الله فيه من خصائص وصفات تكاملية، ويذكر السيد محمد باقر الصدر إن هذه الحاكمية مع هبة الولاية الإلهية هي جعل تكويني مميز يتسم ببعدين رئيسيين هما:-

١- بعد الهي نيابي باستخلاف والاستئمان على أنها جعل تكويني فطري.

٢- بعد إنساني يتجلى في الاستئمان والتي تحملها الإنسان كجزء من ذاته وتكوينه[٩].

إن الله سبحانه وتعالى أناب الجماعة البشرية في الحكم وقيادة الكون وأعماره اجتماعياً وطبيعياً وعلى هذا الأساس تقوم نظرية حكم الناس لأنفسهم وشرعية ممارسة الجماعة البشرية حكم نفسها مستخلفة من قبل خالقها[١٠].

ويذهب السيد الصدر إلى إن الرسالة التي تريد أن تصنع حلاً موضوعياً لأي امة يجب أن تعمل المستويين:-

١- الجهاد الأكبر لتصفية التناقض الاجتماعي الرئيسي في النفس الإنسانية ويحل الجدل الداخلي.

٢- الجهاد في وجه كل صيغ التناقض الاجتماعي ومحاربة كل ألوان استئثار القوي للضعيف[١١].

وهذا ما قام به الأنبياء والمرسلون في إصلاح المجتمعات ودعوتهم إلى الرجوع إلى التعاليم السماوية التي تحفزهم نحو تحقيق العدالة والمساواة والتعايش الإنساني.

العنصر الثاني:ـ العنصر الجغرافي.

عاشت المجتمعات الإنسانية فترات ومنية طويلة سادت فيها الفوضى والعصبية القبلية وهيمن على الأقوياء على مقدرات الضعفاء. فانتشرت

العبودية وساد الظلم.

وشاءت الإرادة الإلهية واقتضت حكمة السماء لإصلاح المجتمع العربي البدوي ان يختار الله (عز وجل) لنشر رسالته العادلة شخصية النبي الأعظم صلى الله عليه وآله الذي كان جزء من ذلك المجتمع. وبدء النبي صلى الله عليه وآله رسالته الإلهية في تأسيس دولة العرب الإسلامية - ابتداءً لتكون شبه الجزيرة العربية هي منطلق الحق والعدل.

واتسعت رقعت الإسلام وانتشر في الكثير من بقاع الأرض شملت الغرب والشرق فأصبحت بلاد الإسلام ملاذا للمستضعفين.فانتشر الإسلام وازداد عدد المسلمين واختلفت القوميات وتنوعت اللهجات لكن ما كان يربطهم هو وحدة الهدف والعقيدة والإيمان بالإسلام، فلا فرق بين الأبيض والأسود، ولا بين العربي والأعجمي. فكلهم متساوون في الحقوق والواجبات ومن هذا المنطلق بدأ النبي صلى الله عليه وآله بوضع أسسه الأولى لدولة العدل والإخاء لجميع القوميات والأعراق.

فالإسلام جسّد روح الإخوة العاملة في كل العلاقات الاجتماعية فمادام الله سبحانه وتعالى خالق الجميع فلا سيادة الإله، والناس كلهم عباده، فهم متساوون في الحقوق والواجبات بموجب الكرامة الإنسانية(١٢).

وأشار الشهيد رحمه الله تعالى إن محاولة الاستعمار الأجنبي السيطرة على الشعوب الإسلامية، واحتلال أراضيها واستغلالها لمصالحه عبر ما كنته العسكرية والسياسية كان هدفه إذلال وقهر العالم الإسلامي، فالبيئة الجغرافية للوطن العربي تتميز بموقعها الجغرافي الرابط بين ثلاث قارات (آسيا، أفريقيا، أوربا) ناهيك عن تمتع الأراضي الإسلامية بثروات هائلة سواء كانت بشرية أم طبيعية، تساعد جميعها على إقامة دولة قوية تملك زمام القوة والمتعة.

لقد ساعدت الجغرافية العربية على سرعة انتشار دولة الإسلام، حيث لا عوائق طبيعية تفصل ولاياتها وأمصارها عن بعضها الآخر، فغالبية أراضيها سهلية منبسطة تتوسطها التلال والهضاب ومياه الأنهار.

لقد حدد السيد الشهيد مهام الدولة في الجوانب الخارجية والتي تعد جانباً مهماً لنشر المفاهيم الإسلامية الأصيلة الداعية إلى نشر الفضيلة ومحاربة الإفساد في الأرض. ((ويؤكد أن الأمة الإسلامية مسئولة خارجياً عن العالم كله بحكم كونها امة وسط وشهيدة))[١٣].

وتتمثل المسؤولية الخارجية في الحفاظ على الدولة الإسلامية وحماية أراضيها والدفاع عنها ضد المعتدين بالنقاط الآتية:-

١- حمل نور الإسلام ومشعل الرسالة العظيمة إلى العالم كله.

٢- الوقوف على جانب الحق والعدل في القضايا الدولية وتقديم المثل الأعلى للإسلام من خلال ذلك.

٣- مساعدة كل المستضعفين في الأرض ومقاومة الاستعمار والطغيان في العالم الإسلامي[١٤].

أما في الداخل فيرى السيد إن الأمة هي صاحبة الحق في الرعاية وحمل الأمانة وأفرادها جميعاً متساوون في هذا الحق أمام القانون ولكل منهم حق التعبير - من خلال ممارسة هذا الحق - عن آراءه وأفكاره وممارسة العمل السياسي بمختلف أشكاله كما أن لهم جميعاً ممارسة شعائرهم الدينية والمذهبية، كما تتعهد الدولة بتوفير ذلك لغير المسلمين من مواطنيها الذين يؤمنون بالانتماء السياسي لها والى فكرها العقائدي ولو كانوا ينتسبون دينياً إلى أديان أخرى[١٥].

إذن فالرسالة الإلهية في مضمونها تمثل قيمة وقدسية عظيمة وتكاملية

وإرادته التشريع التي لا تخضع للزمان والمكان[١٦].

المطلب الثالث

عنصر السيادة

ينطلق التصور الإسلامي لقيام ألدوله من مبادئ تعبدية يجب مراعاتها، انسجاما مع سائر الخطط والتقسيمات المؤسسة للمؤسسات المختلفة، التي تقوم على مبادئ الإسلام وأهدافه السامية ولا يمكن قيام دوله - بالمعنى المتعارف عليه حديثاً - دونما سيادة بالمعنى العام لهذا المفهوم، فهو ذو شقين الأول تعني به اكتمال سيطرة الأمة على رقعتها الجغرافية المحددة لحدود دولتها، فبدونها لا يمكن تطبيق حدود صلاحياتها التشريعية، والثاني إن السيادة في الدولة الإسلامية هي لله سبحانه وتعالى يقول الشهيد رحمه الله (إن الله سبحانه وتعالى هو مصدر السلطات جميعاً وتعني هذه الحقيقة إن الإنسان حر ولا سيادة لإنسان على آخر أو لطبقة أو لأي مجموعة بشرية عليه وإنما السيادة لله وحده وبهذا يوضع حد نهائي لكل ألوان التحكم وأشكال الاستغلال وسيطرة الإنسان على الإنسان)[١٧].

وتنفرد الدولة الإسلامية في رسم ملامح هويتها عن الدول العقائدية والأيدولوجية الأخرى بان السيادة لما كانت لله تعالى وان الأمة هي (محط الخلافة والمسؤولية أمام الله (جلّ وعلا)[١٨] فهي بذلك تضمن للجميع الحفاظ على حقوقهم دونما تمايز في العرق والجنس واللون، فالتشريعات الإلهية تنظر إلى الخلق بمنظار المساواة في الإنسانية وفق قانون الواجبات والمسؤوليات والثواب والعقاب، بينما نجد إن السيادة في النظام غير الإسلامي - كالديمقراطي مثلاً - هي للأمة التي تقرر شكلها ونمطية عملها وتشريعاتها، فالدستور عندها كله من وضع الإنسان، (وهو في أفضل حالاته يعتبر عن تحكم الأكثرية في الأقلية، بينما تمثل الأجزاء الثابتة من الدستور الإسلامي شريعة الله تعالى

وعدالته بما يضمه موضوعية الدستور وعدم تحيزه، وحتى الأجزاء المرنة فأنها تتحرك ضمن دائرة الخط العام الذي يضعه التشريع الإلهي))[١٩].

أما مفهوم الولاية، المرادف لمعنى السيادة فهو عبارة عن (سلطة تخولها إلزام الآخرين بتنفيذ القانون المقرر من سلطة تشريعية عليا تسمو على الدولة والأمة فالدولة تخضع للقانون كما يخضع الأفراد بكامل نشاطاتهم وهي تخضع للقضاء كجهة ذات شخصية قانونية)[٢٠].

إن النظرية الإسلامية لتفسير الولاية ومصادرها في الدولة الإسلامية يعود إلى نظريتين امن بها المسلمون وهما نظرية النص ونظرية الشورى، فدليل الأولى قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾[٢١]، أما دليل الشورى قوله تعالى: ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾[٢٢].

إن الدولة التي تمتلك السيادة تتقيد بالقانون وتخضع له في مختلف المجالات الإدارية والقضائية فالنظرة الشرعية الإسلامية حيال مفهوم السيادة قائم على أساس اكتساب الدولة سيادتها من خلال تنفيذها للقانون الإلهي الذي يهدف إلى إقامة مجتمع العدالة وتحقيق المصالح المشروعة، وبموجب ذلك الأمر فالسيادة هنا مقيدة بإرادة المشرع الذي يدعو للحق والعدل والمساواة فهي ولاية مقيدة بهذا القانون.

ويوضع الشهيد رحمه الله إن مبدأ خضوع الدولة الإسلامية للقانون يؤكد قانونيتها ويصبغها بالطابع الرسمي فيقول رضوان الله عليه ((ومن ناحية شكل الدولة تعتبر الحكومة قانونية أي تتقيد بالقانون على أروع وجهه لأن الشريعة تسيطر على الحاكم والمحكوم معاً))[٢٣].

أن الحكومة الإسلامية ليست مطلقة في تنفيذ ما تشاء من قوانين بل هي دستورية مقيدة. وليست دستورية بالمعنى الغربي فالحكام فيها ملتزمون بالتقيد

بالقواعد المبينة في القران الكريم والسنة النبوية التي تحثهم وجوب مراعاة الأحكام وقوانين الإسلام. لذا يطلق على الدولة الإسلامية وحكومتها بأنها (حكومة القانون الإلهي)[٢٤].

ومن عظمة التشريع الإسلامي المساير لمتغيرات الإحداث، ومواكب لمستجداتها انه أعطى الحكومة الإسلامية كي تكتمل سيادتها((صلاحيات إيقاف بالحكم الأولي والانتقال إلى العمل بالحكم الثانوي بعد أن تشخص العوارض والطوارئ تشخيصا يعتمد على العلم والخبرة العلمية وتقتنع السلطة التشريعية قناعة علمية بضرورة العمل بالعنوان الثانوي)[٢٥].

ويضرب لذلك مثلا في إباحة الإسلام للعمل التجاري بكل سلطة محلله سواء كانت هذه التجارة تجري داخل البلد أو في خارجه.وهذه الإباحة هي الحكم المجعول من قبل الشارع للتجارة والعمل التجاري بصورة أولية.ولكن عندما يكون بعض أنواع العمل التجاري ضارا باقتصاد البلد كتصدير الذهب والفضة أو العملات الصعبة والمواد الإستراتيجية عندئذ يكون هذا العم

إن قيام الدولة الإسلامية في فكر الشهيد رحمه الله تنبع من اعتناق الدولة للإسلام كجهاز حكم، أي إنها ترتكز على القاعدة الإسلامية في تشريعاتها ونظرتها للمجتمع والحياة ولكنها مع ذلك ليست معصومة عن الخطأ، فقراراتها ليس لها صفة اللازم المطلقة لان مثل هذا النوع من الحكم يختص بحكم النبي صلى الله عليه وآله وأمير المؤمنين عليه السلام.

المطلب الرابع

العنصر الرابع (الحكومة)

إن من أهم مكونات الدولة ومن أكثر عناصرها أهمية هو عنصر الحكومة المسئولة عن إدارة الدولة داخليا وحمايتها خارجياً، وتطلق لفظة الحكومة

أحيانا على مجموعة الهيئات التي تسير الدولة كالهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية، كما تعرف بأنها طريقة استخدام السلطة وممارسة الحكم[٢٦].

لقد اختلفت على مر العصور في مختلف البلدان حيث عان الإنسان من سيطرة الأجهزة والأنظمة الاستبدادية على مقدراته فحرمته من ابسط حقوقه الإنسانية في العيش بسلام.

وحملت الشريعة الإسلامية الهم الإنساني في إشاعة مفاهيم العدل والمساواة والمستمدة أصولها وأفكارها من العدل الإلهي والتي دفعت الإنسان للتوجه النفسي والشعور بالرغبة في العودة إلى الدافع الذاتي المتمثل بالفطرة الإنسانية المتأصلة بالنفس البشرية.

ويعد السيد الصدر (اختيار النظام الإسلامي منهجاً في الحياة وإطارا للحكم أداء لفريضة من أعظم فرائض الله وإعادة لروح التجربة التي مارسها النبي صلى الله عليه وآله وجاهد من اجلها أمير المؤمنين علي عليه السلام والأئمة عليهم السلام)[٢٧].

ومن وجهة نظره يجب على المسلمين التصدي للحكومات أو الأنظمة الاستبدادية من خلال الدفاع عن القيم الرسالية وتحصيل الحقوق الإنسانية وإشاعة ثقافة السلم والتعايش الإنسانيين.

فالدولة من نظره رحمه الله (لا تنبع من اعتناق الأشخاص الحاكمين للإسلام وإنما تنشأ من اعتناق نفس الدولة كجهاز حاكم للإسلام ومعنى اعتناق الدولة للإسلام ارتكازها على القاعدة الإسلامية واستخدامها من الإسلام التشريع ونظرتها للحياة والمجتمع)[٢٨].

ومن هذا المنطلق بدء السيد الإمام بطرح نظريته للدولة الإسلامية القائمة على القوانين والشراع السماوية، وهي امتداد فكري وعقائدي للدولة ذات المفاهيم الاجتماعية الأصيلة القائمة على احترام الذات الإنسانية وحمل

الإنسان إلى ارفع مستويات الكمال الإنساني.

ومن مبدأ حاكميه الله وتحت شعار (لا اله إلا الله) وضع السيد الشهيد القواعد أو الحجر الأساس الذي تقوم عليه حكومته وهو مبدأ (إن الله سبحانه وتعالى هو مصدر السلطات جميعاً)[٢٩].

وبناء على ما تقدم فان حكومة الرسول صلى الله عليه وآله والأئمة لهما (شخصيتان الأولى بوصفهما العناصر الثابتة عن الله تعالى، والأخرى بوصفهم حكاماً وقادة للمجتمع الإسلامي)[٣٠].

وحتى تكون الدولة إسلامية وتقوم الحكومة فيها بواجباتها على أكمل وجه لابد من تكامليتها في جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، ويتم ذلك من خلال بنياتها للأحكام الشرعية بصيغتها المحددة والثابتة.

ويوكل السيد الصدر على عاتق الأمة مسؤولية اختيار شكل وجهازه الحاكم وهي أمور تقيدها الأحكام الإسلامية لكنه قدس سره الشريف في كتاباته المتأخرة وبخاصة في رسالته العملية (الفتاوى الواضحة) و(الإسلام يقود الحياة) يظهر إيمانه بولاية الفقيه على حساب حكم الأمة. مركزاً على مفهوم الاستخلاف الذي يشمل ((كل ما للمستخلف سبحانه وتعالى من أشياء تعود إليه ومن هنا كانت الخلافة في القران أساسا للحكم))[٣١].

ويؤمن الإمام المجدد رحمه الله إن الحكومة الإسلامية هي (نتاج اندماج لخلافة والشهادة في مؤسسة واحدة)[٣٢]، وهو عندما يبحث عن مشروعية الدولة الإسلامية ينطلق من نظرية خلافة الإنسان والإشراف (الشهادة) الإلهي حيث يستطيع الإنسان ومن واجبه منطلقا من مرتكز الخلافة العامة تكويناً وفطرة إقامة النظام السياسي المنشود)[٣٣].

لقد انطلق الشهيد المفدى في تصوره للدولة الإسلامية ونظريتها السياسية

من مجموعة رؤى فقهية وعملية لعل من أهمها امتلاكه الدليل الواضح على صيغة الحكم.

الشروط الأخرى (والحكومة الفقهية ليست حكومة مستقلة وإنما هي مرشحة عن الحكومة الحقيقية للإمام المعصوم عليه السلام فالطاعة له والولاية الواقعية له)[٣٤].

ومن خلال استقراء كتابات الشهيد الصدر رحمه الله يؤكد سماحته على حتمية قيام الدولة الإسلامية باعتبارها ظاهرة اجتماعية لا يمكن الاستغناء عنها في جميع الأحوال وذلك لحاجة المجتمع البشري إليها، فإذا ما وجد المجتمع الإنساني وجدت العلاقات الاجتماعية والنشاط الاجتماعي المتعدد الوجوه.

وفي هذا الحال لابد من جهاز إشراف ينظم تلك العلاقات ويحفظ للناس حقوقهم، وهو واجب الدولة ممثلة بالحكومة الشرعية وأجهزتها التشريعية والتنفيذية.وغالباً ما يستشهد الإمام الصدر بحكومة الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله وخليفته ((إذا قضت الضرورة في النظر العقلي بقيام خليفة للنبي صلى الله عليه وآله بعد وفاته فليس معنى ذلك إن قيام الخليفة مبدأ من مبادئ الإسلام إذ لم يكن هناك نص من نصوص التشريع يعطي الفكرة معنى المبدأ الديني الذي يجب الوقوف عنده ولا يجوز تجاوزه).

إن حكومة الرسول صلى الله عليه وآله كما فهمها السيد الصدر - لا تعني أنها أثناء قيامها أوجدت سلطتين زمنية ودينية، وإنما هي سلطة واحدة (دينية - زمنية)[٣٥]. تجتمع في شخصية واحدة وهي النبي صلى الله عليه وآله فهو المرجع فيما يتصل بها وما ينبثق منها.

ولما كان من دواعي وجود حكومة إسلامية تهيمن على المسلمين وترعى مصالحهم لابد من وجود نظام للحكم يراعي فيه تعيين الحاكم وما يجب إن

يتوفر فيه من صلاحيات وصفات وبيان علاقته بالمحكومين، وألا سيكون الأمر فوضى، ومخالف لطبيعة المبادئ الإسلامية.

يقول السيد الشهيد (وبما أن الله سبحانه وتعالى أناب الجماعة البشرية في الحكم وقيادة الكون وأعماره اجتماعياً وطبيعياً وعلى هذا الأساس تقوم نظرية حكم الناس لأنفسهم وشرعية ممارسة الجماعة البشرية حكم نفسها بوصفها خليفة عن الله)[٣٦].

ومن خلال إمعان النظر في حكومة السيد الشهيد نجد إنها تقوم على ثلاث مقومات رئيسية وهي:

١- **الدستور:** إن مصدر التشريع في دستور الحكومة الإسلامية هو الشريعة الإسلامية والمتمثلة بكتاب الله القران الكريم والسنة النبوية.

٢- **الهيئات أو السلطات:**

أ- السلطة التشريعية: تنبثق السلطة من الأمة بالانتخاب المباشر لأعضاء السلطة التشريعية باعتبارها المسؤولة أمام الله في حمل الأمانة.

ب- السلطة التنفيذية: ويتم اختيار أعضاء السلطة التنفيذية عن طريق الترشيح من قبل المرجع الولي وحسب الضوابط والشروط الواجب توفرها في الأعضاء والمصادقة عليهم من قبل السلطة التشريعية.

ج- السلطة القضائية: حدد السيد الشهيد مهمة قيادة السلطة القضائية بالمرجع الجامع للشرائط ومحاسبة المقّصر حسب قوانين الشريعة الإسلامية.

٣- **القيادة:** لابد للقيادة من شروط يجب توافرها في شخصية القائد لتؤهله لقيادة الأمة منها العدالة والفقاهة والكفاءة والعلمية والواقعية، ويعتبر

عنصر الواقعية من أهم شروط التي يجب توفرها في ولاية الفقيه حتى لو لم توفر فيه.

الإسلامي سواء من روايات ولاية الفقيه أو دليل الحسبة ومنها الاستفادة من آية الشورى، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والدعوة إلى الدين والإسلام والارتكاز على فلسفة التاريخ الإسلامي والنظرية الإسلامية في مجال استنباط الإحكام الشرعية[٣٧].

هوامش البحث

(١) الموسوي، هاشم ناصر. الثقافة السياسية الإسلامية، مطبعة فاضل، قم ١٢٤٨هـ، ص٥٠.
(٢) المصدر السابق.
(٣) الموسوي، المصدر السابق.
(٤) النعماني، شهيد الأمة وشاهدها، مطبعة شريعة، ط٢، قم١٤٢٤ هـ: ١٤/٢.
(٥) الصدر، محمد باقر، الإسلام يقود الحياة، مؤسسة الثقلين دمشق، ص٢٠.
(٦) م.ن.
(٧) بوفورد، مسعود عبد الحسين. الفكر السياسي للسيد محمد باقر الصدر، ترجمة كمال السيد، مطبعة شريعة، ط١، إيران، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٣م، ص٢٠.
(٨) الموالي نعمة الله. دراسات في الفكر السياسي للسيد الشهيد. مطبعة ستاره، ط١، إيران، ص٢٧٨.
(٩) يور فورد، مصدر سابق، ٢٠٠٢، ص٦٢.
(١٠) الإسلام يقود الحياة، قم، ط٣، ١٤٢٦هـ، ص١٢٨.
(١١) الموالي، مصدر سابق، ص١٣٨.
(١٢) الصدر، محمد باقر، الإسلام يقود الحياة، قم، ط٣، ١٤٢٦هـ، ص١٨١.
(١٣) الصدر، الإسلام يقود الحياة، ص١٨١.
(١٤) م، ن.
(١٥) الصدر الإسلام يقود الحياة، ص١٨.
(١٦) محمد، عبد الزهرة عثمان، الإمام محمد باقر الصدر رائد حركة التغيير في العراق، المركز الوطني للدراسات الاجتماعية، بصرة، ط٢، ١٤٢٥هـ، ص٩٧.
(١٧) الموسوي، مصدر سابق، ص٦٤ -٦٥.

(١٨) الموالي، مصدر سابق، ص٤٥٣.
(١٩) م، ن، ص٤٥٣ - ٤٥٤.
(٢٠) الموسوي، مصدر سابق، ص٦٤.
(٢١) سورة المائدة : الآية ٥٥.
(٢٢) سورة الشورى : الآية ٣٨ .
(٢٣) الموسوي مصدر سابق ص٦٥.
(٢٤) المولى، مصدر سابق ص٤٥٢.
(٢٥) الموسوي مصدر سابق ص١٣٢.
(٢٦) عيدان يوسف محمد، مبادئ العلوم السياسية، دار الكتب القطرية، ط٢، ١٩٩٦، ص١٥٩.
(٢٧) الصدر، محمد باقر، المؤسس والمجدد، وقائع المؤتمر العلمي السنوي الأول عن الشهيد محمد باقر الصدر، دار المعارف، ط١، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م، ص١٧٢.
(٢٨) الحسيني، محمد، الإمام الشهيد محمد باقر الصدر- دراسة في سيرته ومنهجه، دار الفرات، ط١، بيروت ١٩٨٩، ص٣٤٢.
(٢٩) الصدر، محمد باقر الصدر، الإسلام يقود الحياة، ص١٨.
(٣٠) الصدر، الإسلام يقود الحياة، ص٤٩.
(٣١) الصدر، المؤسس والمجدد، ص٥٢.
(٣٢) بور فرد، مصدر سابق، ص١٣٤
(٣٣)
(٣٤) اليعقوبي، حيدر، المعالم الأولية للحكومة الإسلامية، مركز الإمام المهدي للدراسات الإسلامية، ٢٠٠٢، ص٣٩.
(٣٥) شمس الدين، المصدر السابق.
(٣٦) الصدر محمد باقر الصدر، الإسلام يقود الحياة، ص١٨.
(٣٧) انظر: النعماني، شهيد الأمة وشاهدها، ص١٩-٢١.

قائمة المصادر

١- الحسيني، محمد، الإمام الشهيد محمد باقر الصدر، دراسة في سيرته ومنهجه، دار القران، ط١، بيروت، ١٩٨٩.

٢- شمس الدين / محمد مهدي، نظام الحكم والإدارة في الإسلام، دار الثقافة للطباعة والنشر، ط٣، قم١٤١٢هـ، ١٩٩٢م.

٣- الصدر، محمد باقر، الإسلام يقود الحياة، مؤسسة الثقلين، دمشق، طبعة قم الثالثة.

٤- بور فورد، مسعود عبد الحسن، الفكر السياسي للسيد محمد باقر الصدر، ترجمة كمال السيد مطبعة شريعة، ط١، إيران، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٣م.

٥- عيدان، يوسف محمد، مبادئ العلوم السياسية، دار الكتب القطرية، ط٢، ١١٩٦م.

٦- محمد، عبد الزهرة عثمان، الإمام محمد باقر الصدر، رائد حركة التغيير في العراق المركز الوطني للدراسات الاجتماعية، بصرة، ط٢، ١٤٢٥هـ

٧- محمد باقر الصدر - المؤسس والمجدد - وقائع المؤتمر العلمي السنوي الأول عن الشهيد محمد باقر الصدر، العارف للمطبوعات، ط١١، بيروت، ١٤٢٩هـ، ٢٠٠٨م.

٨- الموالي، نعمة الله، دراسات في الفكر السياسي للسيد الشهيد محمد باقر الصدر/ مطبعة ستارة، ط١، إيران.

٩- الموسوي، هاشم ناصر، الثقافة السياسية الإسلامية، مطبعة فاضل، قم ١٤٢٨هـ.

١٠- النعماني، زاهد شهيد الأمة وشاهدها، مطبعة شريعة، ط٢، قم ١٤٢٤هـ.

١١- اليعقوبي، حيدر، المعالم الأولية للحكومة الإسلامية، مركز الإمام المهدي للدراسات الإسلامية، ٢٠٠٣ م.

١٢- كتاب اقتصادنا - للسيد الشهيد الصدر.